الأدلة والبراهين على امتلاك اسرائيل للسلاح النووي ١٩٨١–١٩٩٦

– دراسة تأريخيه–

م. د. عبد الرزاق خليفة رمضان اللهيبي

وزارة التربية العراقية / مديرية تربية محافظة صلاح الدين

(قدم للنشر في ٢٠١٩/١/٢٨ ، قبل للنشر في ٢٠١٩/٤/٢)

ملخص البحث:

أحاطت إسرائيل برنامجها النووي بالعديد من الإجراءات الامنية منذ بداية إنشائه ، إذ لم يتسنَ لكثير من الإسرائيليين معرفة مايدور داخل مفاعل ديمونا والمؤسسات النووية الأخرى، إلى أن بدأت التسريبات تظهر على السطح، التي كان البعض منها بقصد والآخر من غير قصد، أمّا التسريبات المتعمدة من قبل بعض المسؤولين الاسرائليين في محافل عدة والتي كان الهدف منها اعطاء صورة لردع الدول العربية صاحبة الأرض التي تعيش حالة حرب دائمة مع إسرائيل ، في حين جرت التسريبات الأخرى عبر مراكز دراسات أكاديمية أو هيئات إعلامية والتي كانت تصدر الدراسات والتقارير والبحوث والمقالات عمّا وصل إليه البرنامج النووي الإسرائيلي، في حين سربت الشواهد والدلائل الأخرى عن طريق العلماء والخبراء الفنيين والمتخصصين في المجال النووي، إذ يتم حساب ماتملكه إسرائيل من الرؤوس النووية على أساس ماتملكه من مفاعلات نووية تقوم بتخصيب اليورانيوم، وعلى أساس الكميات المخصبة من مادتي اليورانيوم والبلوتونيوم مع حساب المدة الزمنية للإنتاج عندها تظهر نتائج ماتنتجه من سلاح نووي .

الكلمات المفتاحية (التسلح ، اليورانيوم ، معاهدة ، تخصيب ، العلماء)

Abstract:

Israel has surrounded its nuclear program with several security measures since its inception, so that many Israelis could not know what was inside the Dimona reactor and other nuclear institutions until the leaks began to appear on the surface, some intentionally and unintentionally. The deliberate leaks, To create a deterrent to the Arab countries that are the owners of the land and are in a state of permanent war with Israel, and leaked by the leaders of Israel in several forums and all necessary to do so, the other leaks were to appear through the centers of academic studies or media bodies that produce studies, reports, research and article Israel's nuclear program is based on nuclear reactors that enrich uranium and on the basis of enriched uranium and plutonium with the calculation of production time. Then the results of his product are shown from a nuclear weapon.

المقدمة

سعت اسرائيل بعد تأسيس كيانها عام ١٩٤٨م على ارض فلسطين الى ايجاد وسيلة تضمن من خلالها استمرار بقاء هذا الكيان ، بعد ان ادركت بأنها تعيش وسط محيط يرفضها ولا يتقبل وجودها ، لاسيما بعد الاعمال العدوانية التي ارتكبتها بحق الشعب العربي الفلسطيني وتجاوزاتها المستمرة على الدول العربية ، فوجدت في امتلاك السلاح النووي السبيل الى ذلك بعد ان اطلقت عليه (الملاذ الاخير) الذي تلجأ اليه حال تعرضها لخطر حقيقي، الا انها احاطت برامجها التسليحية النووية بستار من الغموض والسرية ، إذ تعمدت اطلاق تصريحات غامضة لا تثبت ولاتنفي امتلاكها لهذا السلاح ، والهدف من ذلك ادخال الحرب النفسية في الصراع الدائر بينها وبين البلدان العربية ، بعد ان ايقنت انها ذات امكانيات بشرية وجغرافية محدودة ولا تمتلك حدودا طبيعة مانعة .

من هنا جاءت اهمية البحث الموسوم (الأدلة والبراهين على امتلاك اسرائيل للسلاح النووي ١٩٨١-١٩٩٦ دراسة تأريخية) بان سلط الضوء على العديد من الادلة والبراهين التي اثبتت امتلاك اسرائيل للسلاح النووي للمدة ما بين عامي ١٩٨١-١٩٩٦ ، من خلال ما اطلقه الاسرائيليين من تصريحات ، وتقارير ودراسات رصينة بينت ذلك ، وما بينه الخبراء الفنيين بالاستناد الى خبرتهم في هذا المجال ، فضلا عن الادلة والبراهين الفنية التي تتعلق بالحسابات العلمية الدقيقة على اساس ما تملكه من مادة اولية من اليورانيوم وما تم تخصيبه في مدة زمنية معينة .

اما فيما يتعلق بمنهجية كتابة البحث إذ اتبعنا في كتابته المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ، فيما تنطلق فرضية البحث من التعريف بالادلة والبراهين التي بينت امتلاك اسرائيل للسلاح النووي ، فيما اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد واربعة محاور وخاتمة تضمنت ابرز النتائج التي توصل اليها الباحث من خلال اعتماده على المصادر الاساسية :-

المحور الاول : الادلة والبراهين الإسرائيلية .

المحور الثاني : التقارير والدراسات .

المحور الثالث : شهادات وآراء الخبراء الفنيين .

المحور الرابع: الادلة والبراهين الفنية على امتلاك إسرئيل للسلاح النووي :

التمهيد

ظل موضوع مفاعل ديمونا [١] الإسرائيلي سرّاً حتى حلقت طائرة التجسس الأمريكية (U-2) في آذار/ مارس ١٩٥٨م فوق صحراء النقب إذ اكتشفت أن هناك منشأة نووية [٢] ، إلى جانب المعلومات التي جمعها عملاء وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية

(CIA) العاملين داخل إسرائيل [٣] ، التي قدمت الى الادارة الامريكية في عام ١٩٦٠ تقريراً بشأن ما يجري في مفاعل ديمونا ، إذ أشار التقرير إلى أن المفاعل يساعد إسرائيل على إنتاج قنبلة نووية كل عام على الأقل [٤] .

لم تكتفِ إسرائيل بما موجود لديها من مادة اليورانيوم ، إذ حصلت من مصادر أوربية ومن جنوب أفريقيا على مادة اليورانيوم إذ وصل ٢٠٠ طن من هذه المادة الى مفاعل ديمونا قامت إسرائيل بشرائه عام ١٩٦٨ بوساطة شركة إيطالية وشحنت الكميات من ميناء انتودرب إلى ميناء جنوه ثم نقلت إلى إسرائيل بطريق سري [٥].

كما قام اشعيا نبنتزال (Isaiah the prophet) وهو فيزيائي يعمل لحساب وزارة الدفاع الإسرائيلية ومناحيم لفين (Menachem Levin) من جامعة تل أبيب في عام ١٩٧٠ من اكتشاف طريقة تقنية رائدة ومتطورة لاستخراج مادة اليورانيوم العادي من خلال معالجته بأشعة ليزر [٦].

وتأكدت الشكوك بشأن امتلاك إسرائيل للسلاح النووية بشكل قاطع عام ١٩٧٨ ، عندما نشرت وثيقة صادرة عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أظهرت فيها أنّها توصلت في أيلول / سبتمبر من عام ١٩٧٤ إلى أنّ إسرائيل بالفعل تمتلك القنابل النووية ، فيما أكد الكاتب اليهودي ناداف سافران (Nadaf Safran) قائلاً : ((إنّ الولايات المتحدة كانت تعرف قبل ذلك بامتلاك إسرائيل لتلك القنابل ، وأكثر من ذلك بأنّ إسرائيل كانت قد هددت باستخدامها خلال حرب عام ١٩٧٣)) [٧].

في حين أعلن مردخاي غور (Mordechai Gore) رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في عام ١٩٧٥ ، بأنّ المنطقة مقبلة على سباق للتسلح النووي ، وأعقب ذلك إعلان موشي دايان (Moshe Dayan) [٨] عام ١٩٧٦ بأنّه يتوجب على إسرائيل أن تؤمن لنفسها خياراً نووياً عسكرياً لمواجهة تطورات الصراع في المنطقة مستقبلاً واحتمالات اختلال ميزان القوى التقليدية بين إسرائيل والدول العربية [٩].

وفي الوقت الذي سجل فيه القمر الصناعي الأمريكي فيلا (villa) في يوم ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، والذي صمم بشكل خاص من أجل الكشف عن التفجيرات النووية ، حدوث انفجار نووي ، وحسب شهادة المراقبين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، فإنّ الانفجار النووي المذكور كان عبارة عن تجربة لإطلاق رأس نووي لصاروخ أريحا أمّا صاروخ هارستوان ( ) Haristoan وهو الاسم الذي أطلقته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على صاروخ جنوب أفريقيا الذي وصل مداه فوق المحيط الهادي وسقط في جزيرة الأمير إدوارد ، إذ كانت التجربة جزءاً من

التعاون الواسع بين إسرائيل وجنوب أفريقيا لتطوير تكنولوجيا القنابل الهيدروجينية المتطورة والصواريخ الباليستية الأكثر تطوراً والمخصصة لحمل هذه القنابل [١٠] ، في حين اشارت بعض التقارير الأمريكية في عام ١٩٨٠ إنّ الإسرائيليين تمكنوا من زيادة طاقة مفاعل ديمونا من ٢٥ ميغاواط إلى ٧٥ ميغاواط ، وهذا يعني أنّ باستطاعة هذا المفاعل أن ينتج بجدود ٢٥ كغم **من مادة البلوتونيوم سنوياً** [١١] .

المحور الاول: الادلة والبراهين الاسرائيلية ١٩٨١– ١٩٩٦ :

ظهرت من داخل إسرائيل وعلى المستوى الرسمي بعض الشواهد الدالة على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي ، والتي تمثلت ببعض التصريحات التي كان يطلقها مسؤولون في الحكومة على مستوى عال وفي مناسبات عدة ، وكان الهدف الأساس من ذلك إيصال رسائل تهديد ولو بطريقة غير مباشرة إلى الدول العربية مفادها في حال تعرض أمن إسرائيل لخطر ما يهدد كيانها ، فإنّ الرد سيكون بهذا السلاح الذي لايزال سلاح ردع ويستخدم بشكل غير مباشر.

جاء اول تصريح لوزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان في حزيران/ يونيو ١٩٨١ ((نحن لن نكون أول من يدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط ، لكن لدينا القدرة على إنتاج أسلحة نووية ، لو كان العرب على استعداد لإدخال الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، ثم ينبغي على إسرائيل أن لا تكون متأخرة جداً في الحصول على أسلحة نووية)) [١٢] .

كما توالت التصريحات الإسرائيلية بهذا الشأن وقد وصلت ذروتها عام ١٩٨٢ عندما ألقى رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن (Menahem Begin) [١٣] ١٩٧٧–١٩٨٣ خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ليعلن دعوته لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من اقتناع البعض بنواياه إلا إنّه من الطريف أن يتم الإعلان عن هذا الأمر وقواته تجتاح لبنان وتوقفت في بيروت [١٤] .

وفي إطار استمرار استخدام إسرائيل لسياسة الغموض النووي ، أعلن صامويل كاتس (Samuel Kats) المستشار الأول لرئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن في عام ١٩٨٣ عن اعتقاده بأنّه حتى لو كان العرب قد أوشكوا سراً على الانتهاء من صنع سلاح ذري وعلمت إسرائيل بذلك ، فإنّها ستكون قادرة على مواجهة ذلك الخطر العربي بانتاجها أسلحة نووية خاصة بها في غضون بضعة أيام أو حتى أقل من ذلك [١٥] .

مارست الحكومة الإسرائيلية تهديداتها باستعمال الأسلحة النووية ، وكان خير دليل على ذلك البيان الذي أدلى به عاموس

روبين (Amos Robyn) في كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ بعد تعيينه مستشاراً إقتصادياً لرئيس الحكومة الاسرائيلية إسحاق رابين (Isaace Rabin) [١٦] قائلاً : ((إنّ إسرائيل إذا تم التخلي عنها فلن يكون لها خيار سوى اللجوء إلى وسائل الدفاع أشد خطراً تعرض نفسها للخطر والعالم أجمع ، وإنّ ذلك سبب آخر للزوم مواصلة الولايات المتحدة لتخفيف العبء الذي تحمله إسرائيل في إنزال قوى تقليدية ضخمة في الميدان)) [١٧] .

وفي إجابة لديك تشيني (Dick Cheney) وزير الدفاع الأمريكي أبان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، رداً على سؤال وجهته إليه محطة (CNN) الأمريكية في ٣ شباط / فبراير ١٩٩٠ عن احتمال استخدام إسرائيل الأسلحة النووية التكتيكية في حالة تعرضها لأي عدوان من قبل العراق ، أجاب بوضوح تام : ((إنّ هذا الأمر على الإسرائيليين أن يقرروه بأنفسهم)) [١٨] مما يعني ضمناً المعرفة اليقينية للإدارة الأمريكية بامتلاك إسرائيل السلاح النووي ، وتتغاضى عن ذلك بشكل علني ، في هذا السياق استدعت إسرائيل في أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ السفير الأمريكي الموجود لديها وأبلغته بأنّه في حالة استخدام العراق للأسلحة الكيمياوية والجرثومية ضد إسرائيل ، فان إسرائيل سترد بسلاحها النووي [١٩] ، فيما اعترف الرئيس الإسرائيلي الأسبق حاييم هرتزوغ (Chaim Herzog) ١٩٨٣-١٩٩٣م في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠ بقدرة إسرائيل النووية [٢٠] .

وفي ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠ ومع اقتراب حرب الخليج الثانية انتقلت إسرائيل باستراتيجية الردع النووي لديها، من مرحلة الردع بالشك إلى مرحلة الردع العلني، وفي خطاب الرئيس الإسرائيلي حاييم هرتزوغ إلى عضو مجلس العموم البريطاني ديفيد شيلسل (David Shelsel) الذي أكد فيه : ((إنّ إسرائيل تمتلك السلاح النووي لكن اعتراف إسرائيل بملكيتها للأسلحة النووية لا يبرر أي مناقشة للقيود على الأسلحة الكيميائية التي بحوزة بعض البلدان العربية، أو لسعي دول عربية أخرى لامتلاك وسائل متنوعة للردع فوق التقليدي)) [٢١] .

وبالفعل أعلنت إسرائيل الإنذار النووي في اليوم الأول لحرب الخليج الثانية في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ بعد إطلاق العراق صواريخ سكود على تل أبيب ، وقد هدد رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق شامير ١٩٨٣-١٩٩٢، في حال استخدم العراق الأسلحة الكيميائية ضد المدن الإسرائيلية الرد بالحال ، وقد فسر المحللون ذلك بأنّ إسرائيل تنوي الرد بالسلاح النووي [٢٢] .

وتأكيداً لذلك لم يفت إسرائيل أن تعلن على لسان قادتها بعد حرب الخليج الثانية بأنّ التهديد النووي الإسرائيلي هو الذي ردع

ولازال يردع سوريا عن توجيه ضربة للعمق الإسرائيلي ، وفي هذا المجال قال إسحاق رابين في حديث له في شباط / فبراير ١٩٩١عندما سأله أحد الصحفيين ، كيف تظنون أنّنا ردعنا سوريا ؟ فأجاب رابين قلنا إذا قصفتم تل أبيب بصواريخ أرض – أرض ، دمرنا دمشق وإذا أطلقتم صاروخاً على حيفا ، فلن تبقى دمشق ولا حلب ؛إنّهما ستدمران ، أنّنا لن نتصدى لمنصات الصواريخ بل سندمر دمشق [٢٣] .

فيما نشر مركز يافي للدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية Yafe Center for Israeli Strategic Studies في شهر آذار / مارس ١٩٩١ نتائج استطلاع كان قد أجراها المركز المذكور بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ، إذ أكد بأنّ (٩١%) ممن شملهم الاستطلاع أنّ وجود سلاح نووي في حوزة إسرائيل هو ضمانة لأمنها ، وإنّ نحو (٨٨%) منهم أكدوا أنّه سيتوجب عندها استخدامه [٢٤] .

ومع إنّ إسرائيل لاتزال ترفض الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وترفض تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة منزوعة السلاح النووي ، فإنّ ساستها يصرون على المساهمة في سياسة الردع النووي وإعلان حقيقة الوجود النووي لإسرائيل في مجال التسلح والاستعداد العسكري، ففي محاضرة ألقاها اسحاق رابين في جامعة حيفا في ٥ حزيران / يونيو ١٩٩١ قائلاً : ((إنّ لدى إسرائيل أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل قادرة على إبادة أي دولة في المنطقة تعتدي على إسرائيل)) [٢٥] .

أمّا المواقف الإسرائيلية التي طرحت داخل لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي متعددة الأطراف، التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م ، إذ تقدمت إسرائيل بوثيقتها الخاصة بإقامة (منطقة خالية من السلاح النووي) إلى الأمم المتحدة، كررت الوثيقة التأكيد على النقاط ذاتها التي بني عليها الموقف الإسرائيلي، ومن بينها :

١- إنّ المنطقة الخالية تتأسس عبر المفاوضات المباشرة والانضمام إلى الاتفاقيات المتعددة .

٢- أنْ تكون الثقة أساساً لأية اتفاقيات قادمة فيما عدا الترتيبات والإجراءات ذات الطابع التقني [٢٦] .

٣- إنّ بناء الثقة يتطلب إحراز تقدم بشأن التعامل مع المشكلات الدائمة فهناك علاقة طردية بين تراجع التوتر وضبط التسلح ، وإسرائيل لاتستطيع التفكير في وضعها بصورة متزنة طالما ظلت تتعرض للتهديد من جانب أي من جيرانها الإقليميين .

وهذه الآراء تستند إلى ضرورة السير في إتجاه إجراءات بناء الثقة أولاً قبل التفاوض على الحد من التسلح بحيث تكون الثقة أساساً لأي إتفاقات قادمة [٢٧].

وعقب مؤتمر مدريد في تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٩١ وبدء المفاوضات بين إسرائيل وبعض البلدان العربية طرحت إسرائيل الأمر في إطار الأمن وضبط التسلح الإقليمي ، إذ تعد إسرائيل أحد الأعضاء الناشطين في المجموعة المتعددة الجنسيات لهذه الغاية ، وركزت على التسلح الإقليمي التقليدي لتجعل منه شرطاً يسبق أي معاهدة للحد من انتشار الأسلحة النووية ، وبخاصة تسلح سوريا ومصر والعراق والسعودية ، وبعد اختبار عملية السلام بمدة طويلة ، لم تحددها إسرائيل يمكن أن يتم التطرق إلى مسألة الحد من انتشار الأسلحة النووية [٢٨] ، والجدير بالذكر أنّ مصر كانت من بين الدول التي مارست ضغوطاً قوية على إسرائيل بشأن القضية النووية [٢٩].

اقترحت إسرائيل بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ على لسان رئيس الحكومة إسحاق رابين عام ١٩٩٢ ، ضرورة تحقيق السلام أولاً قبل مناقشة قضايا التسلح والأمن الإقليمي ، عندما صرح قائلاً : ((دعونا نحقق السلام أولاً ثم نقوم بالخطوة الثانية وهي تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية)) [٣٠] ، وبشأن الموضوع ذاته صرح شيمون بيريز أكثر من مرة عندما كان وزيراً للخارجية الإسرائيلية قائلاً : ((بعد التوصل إلى سلام يمكن أن نبحث في أن تكون المنطقة خالية من الأسلحة النووية ، وإنّ إسرائيل مستعدة لقبول تفتيش دولي بموجب المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية بمجرد التوقيع على اتفاقات سلام مع الدول العربية والاتفاق على إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل)) [٣١].

وقد هدد إيهود باراك حين كان رئيساً للأركان العامة للجيش الاسرائيلي ، بتدمير أي منشآت عربية يخشى أن توفر قدرة نووية ، وذلك في حديث له مع الإذاعة الإسرائيلية يوم ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢ قال فيه ((بين الجهود الكبرى التي يتعين علينا بذلها لمنع أي دولة عربية من امتلاك قدرة نووية كالتعاون الدولي أو الاستخبارات ، يجب ألّا نستبعد إمكان التحرك الميداني)) [٣٢].

اعتقد شيمون بيريز مهندس القدرة النووية الإسرائيلية ، ((إنّ الاستراتيجية النووية الإسرائيلية قد استوفت أغراضها ، وإنّ الردع الإسرائيلي قد أعطى ثماره، وإنّ العرب الآن أمام بديل واحد وهو التسوية السلمية مع إسرائيل)) [٣٣] ، في حين رفض قادة حزب العمل الاسرائيلي الإعلان عن السلاح النووي إذ قال إسحاق رابين

عام ١٩٩٤ : ((إنّنا قطعنا وعداً للولايات المتحدة ومنذ عهد إيزنهاور [٣٤] ، ولسنوات طويلة إنّنا لن نُدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط)) [٣٥] ، إلا إنّ الإسرائيليين رفضوا إنشاء مثل هذه المنطقة وعارضوها عبر محاولات متكرر ومقصودة كان آخرها الدراسة التي أعدها شلومو اهرونسون ، والتي نشرتها صحيفة دافار الإسرائيلية في ٥ أيار / مايو ١٩٩٥ ، والتي أكد فيها إنّ إسرائيل لن تفرط بالسلاح النووي ووسائل استخدامه من صواريخ أريحا متوسطة وبعيدة المدى هي الضمان لإمنّ إسرائيل وليست الأرض [٣٦] .

فيما أوضح رئيس الحكومة الاسرائيلية الاسبق شيمون بيريز في أثناء مقابلة صحفية أجرتها معه جريدة الحياة التي تصدر في لندن باللغة العربية في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ قائلاً : ((إنّ إسرائيل ستتخلى عن السلاح النووي إذا أعطونا السلام)) [٣٧] ، وفي هذا إشارة صريحة على أنّ إسرائيل تمتلك السلاح النووي ، لكنه عاد واستدرك في نفس المقابلة قائلا :((إنّ السرية التامة التي تحيط بالبرنامج النووي الإسرائيلي أفادت في خلق عامل الردع المطلوب لدى الدول العربية)) [٣٨] .

وقال إيهود باراك وزير الخارجية في حكومة بيريز ، أثناء اجتماع لحزب العمل في ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ ، إنّ سياسة إسرائيل النووية لن تتغير حالياً أو مستقبلاً؛ لتفادي ما وصفه بالمخاطرة بمصير الإسرائيليين وأجيالهم القادمة ، و أوضح إنّ السياسة النووية هي أحدى المرتكزات الأساسية للحكومة الإسرائيلية وتنبع من مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها مؤكداً إنّ هذا الموقف ((لم ولن يتغير ولايمكن أن يتغير)) [٣٩] .

ومرة أخرى عاد يهود باراك إلى الحديث عن الخيار النووي الإسرائيلي في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦ ، وذلك في مجال تعداده لمختلف العوامل التي تشكل وتعزز قوة إسرائيل العسكرية ، إذ قال أنّ من بين هذه العوامل ((قناعة الزعماء العرب وشعوب الدول العربية بأنّ إسرائيل قوة نووية)) [٤٠] ، وكان بنيامين نتنياهو (Benjamin Netanyahu) [٤١] رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أكثر إفصاحاً لما تفعله إسرائيل حينما صرح في ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦ برفضه التخلي عن قدرات اسرائيل النووية والكيميائية والجرثومية حتى لو وقعت الدول العربية كلها على معاهدة سلام معها [٤٢] .

ثانياً – التقارير والدراسات ١٩٨١– ١٩٩٦ :

فضلاً عن التصريحات الإسرائيلية الرسمية أظهرت التقارير والدراسات التي كانت تصدر عن المراكز البحثية المختصة والصحف العالمية امتلاك إسرائيل للسلاح النووي وكانت تستند إلى

دراسات علمية تستنتج ما وصلت إليه إسرائيل في هذا المجال من خلال المدة الزمنية أو كميات من مادة اليورانيوم المنتج أو ما تدلي به إسرائيل من معلومات من حين لآخر ، فكانت شاهداً ودليلاً قاطعاً على امتلاك إسرائيل لسلاح نووي محظور عالمياً تنتجه أمام أنظار العالم أجمع ، إذ أظهر تقرير أصدرته وكالة نوفستي السوفيتية (Soviet Novesti Agency) في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ بعنوان " غطرسة إسرائيل النووية " : ((إنّه لما كانت إسرائيل ترفض الإنضمام إلى إتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، وقد أخذ التقدم التقني النووي الإسرائيلي بعين الاعتبار ، يمكن القول بأنّ إسرائيل قد استطاعت ومنذ أمد طويل صنع أسلحة نووية)) [٤٣] ، كما أكد تشارلس بيرسي (Charles Percy) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونكرس الأمريكي في ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ أثناء زيارته لدولة الإمارات العربية المتحدة قائلاً : ((إنّ إسرائيل تمتلك ٥٠ قنبلة نووية)) [٤٤] .

كما أشار السفير الأمريكي الأسبق في القاهرة هيرمان إيلتس (Hermann Eilts) في محاضرة ألقاها في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ إلى أنّ وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر (Henry Kissinger) [٤٥] قد اعترف بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر إنّه شعر بالقلق يوم ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ من احتمال لجوء إسرائيل إلى الخيار النووي ما لم تصلها المعونات العسكرية الأمريكية التي طلبتها [٤٦] .

فيما أكدت دراسة صدرت عام ١٩٨٣ عن مركز الدراسات العربية بلندن للباحثة البريطانية جوديث بيربرا (Judith Berbera) إنّ مخزون إسرائيل من القنابل النووية يتراوح بين ٢٠-٣٠ قنبلة نووية [٤٧] ، فضلاً عن إنّ جامعة جورج تاون (George town) الأمريكية قد أصدرت تقريراً في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ بأن اسرائيل تمتلك بالفعل حوالي (١٠٠) قنبلة نووية من طراز قنبلة هيروشيما [٤٨] ، كما أوضح مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية التابع للوكالة الذرية في وزارة الدفاع الأمريكية في تقريره السنوي لعام ١٩٨٤ ، بأنّ القدرة النووية الإسرائيلية تحاط بالسرية والكتمان الشديدين ، وإنّ إسرائيل تمتلك في ذلك الوقت مائة رأس نووي جاهز للاطلاق ، كما أكد إنّ سبب إحجام إسرائيل عن إعلان وصولها إلى مرحلة الردع النووي ، يعود إلى تخوفها من قيام بعض الدول العربية والإسلامية بالسعي نحو الحصول إلى قوة نووية موازية للقوة الإسرائيلية من أجل تحقيق التوازن النووي في الشرق الأوسط [٤٩] .

كما أخذت تظهر في أيار / مايو ١٩٨٥ في الصحف الدولية فكرة وجود ترسانة نووية تضم مئات من الرؤوس النووية ، إذ صدر

تقريران عن الصحيفة الأمريكية آيروسبايس دايلي Aeros (Pace Daily) كتبهما ريتشارد سيل (Richard Seil) إنّ إسرائيل تمتلك من الأسلحة ما يصل عدده إلى (٢٠٠) راس نووي ، وإنّها قامت منذ مدة بنشر صواريخ أريحا٢ المسلحة برؤوس نووية ، والبالغ مداها (٦٠٠) كم ، ووصفته التقارير بأنّه صاروخ يستخدم الوقود الجاف ، وقد جرى تطويره في منتصف السبعينيات و أواخرها ، وزودته بنظام توجيه جديد أكثر دقة من سلفه ، الصاروخ أريحا١ [٥٠].

في السياق نفسه نشرت وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون في عام ١٩٨٧ تقريراً يؤكد أنّ إسرائيل مازالت تجري أبحاثاً واسعة في التكنولوجيا النووية ، وإنّها طورت بالفعل جهاز الكمبيوتر الذي مكنها من صناعة القنابل الهيدروجينية ، وخلص التقرير إلى إنّه اعتباراً من عام ١٩٨٧ وصل الإسرائيليون إلى مثل ما وصل إليه الأمريكيون في مجال الأسلحة الهيدروجينية في المدة مابين عامي ١٩٥٥–١٩٦٠م [٥١].

وفي ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ عقدت الندوة الدولية حول الشرق الأوسط والبحر المتوسط ((منطقتان خاليتان من السلاح النووي)) نظمتها اللجنة المصرية للسلام ونزع السلاح التي يرأسها خالد محي الدين ، وقدمت إلى هذه الندوة أوراق احتمالات المواجهة النووية بسبب النزاعات في المنطقة والنتائج المترتبة على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي للأمن العربي والسلام العالمي ، وطرح خلال الندوة الرأي القائل والذي جاء على لسان الخبير محمد سيد أحمد بضرورة أن يكون موضوع السلاح النووي الإسرائيلي ضمن موضوعات المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في حالة انعقاده ، كما أدى إحرازها لأسلحة نووية ورفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتفتيش على مرافقها النووية إلى تزايد خطر انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط والبحر المتوسط [٥٢].

كما أوضحت دراسات معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية في جامعة جورج تاون الأميركية عام ١٩٨٨ والتي تمت بتكليف من وكالة الدفاع النووي الأمريكية إنّ باستطاعة إسرائيل نشر أكثر من (٢٢٤) سلاحاً نووياً خلال عشرة ساعات ، وإنّ إسرائيل قادرة على استخدام ترسانة نووية بنحو سبعين رأساً وقنبلة نووية مع بداية التسعينات [٥٣].

وفي عام ١٩٨٨ قدمت مصر في الدورة الاستثنائية الخامسة عشر للجمعية العامة اقتراحاً جديداً مكوناً من ثلاثة عناصر :

- دعوة جميع دول المنطقة ، وكذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية خارج المنطقة ، إلى إعلان إنّها لن تدخل الأسلحة النووية إلى منطقة الشرق الأوسط .
- إنّه يتعين أن يؤذن الأمين العام بتعيين ممثل خاص له أو فريق خبراء للاتصال بدول المنطقة بهدف صياغة مشروع معاهدة نموذجية وتطوير مبادئ علمية معينة كفيلة بإيجاد الظروف اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط .
- إنّه ينبغي دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إعداد دراسة وتقديم توصيات محددة تتعلق بتدابير التحقق والتفتيش اللازمة ، التي سوف تنفذ بالاقتران بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط .

ونظراً للطبيعة غير الحاسمة التي اتسمت بها أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة لم يتخذ أي إجراء بشأن الاقتراح المصري ، ونتيجة لذلك تابعت مصر الفكرة في محفلين آخرين هما الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والدورات العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ ، اتخذ المؤتمر العام للوكالة الدولية الذرية بناء على مبادرة مصر ، قراراً طلب فيه إلى المدير العام باعداد دراسة تقنية عن الطرق المختلفة لتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة الشرق الأوسط ، أخذاً في الاعتبار خبرة الوكالة في هذا المجال ، ونشرت الدراسة في عام ١٩٨٩ [٥٤] ، فضلاً عن هذا الموقف طالبت مصر مراراً إسرائيل بالانضمام لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، لكن إسرائيل لم تستجب مما يعزز المعلومات المؤكدة مضيها قدماً لتطوير برنامجها للتسلح النووي [٥٥] ، ونتيجة ذلك رأت الأمم المتحدة في دراسة لها بشأن سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ففي عام ١٩٨٩ عرفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنطقة الخالية من الأسلحة النووية تعريفاً محدداً ولا يفي بالغرض ، وإن كان يمكن الاسترشاد به ، الأمر الذي جعلها تعرف المنطقة الخالية بأنّها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية فضلاً عن إيران وإسرائيل [٥٦] .

ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ على مشروع قرار تقدمت به الحكومة المصرية بإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي ، وقد طلبت مصر في مشروع القرار من كل دول المنطقة الإعلان عن المواد النووية كافة التي استوردتها ، كما دعت هذه الدول إلى الإنضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية [٥٧] .

وفي كانون الثاني / يناير ١٩٩٠ أعدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقريراً إلى البيت الابيض الأمريكي ، بشأن النشاط النووي الإسرائيلي ، وحول الشفرة الخاصة (SIOP) لتدمير أهداف في المنطقة والاتحاد السوفيتي ، مثل ميناء أوديسا (Odesa) في جنوبه في البحر الأسود [٥٨] ، وأردفتها بتقرير آخر في العام نفسه يؤكد امتلاك إسرائيل للسلاح النووي ، وقد قدر ذلك التقرير إنّ إسرائيل تمتلك ما بين ٤٠–١٣٠ قنبلة نووية ، وذلك استناداً إلى تقديرات إنتاج مادة البلوتونيوم في مفاعل ديمونا [٥٩] .

كما اقترح الرئيس المصري محمد حسني مبارك في نيسان / أبريل ١٩٩٠ إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وقد أبرزت الأحداث التي تلت حرب الخليج الثانية وامتناع إسرائيل عن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أهمية هذا الإعلان ، ولاقى قبولاً في المنطقة حتى في إسرائيل، التي رحبت بالفكرة على أن تكون مشروطة كعادتها في بناء ثقة بعد عملية السلام واختبارها [٦٠] .

فضلا عن ماورد في تقارير صادرة من الولايات المتحدة الأمريكية بأنّ إسرائيل طورت صاروخ أرض – أرض جديد أُطلق عليه اسم (أريحا –٢) مزود برؤوس نووية يبلغ مداه (١١٢٠) كم ويعمل بنظام توجيه يتسم بالدقة ومنصوب على شاحنات متحركة ، وقد قامت إسرائيل بنشر هذه الصواريخ داخل شبكات سرية أُقيمت تحت الأرض بصحراء النقب وهضبة الجولان السورية المحتلة ، وتمت تجربته في إحدى الصحاري الإيرانية قبل سقوط الشاه [٦١] ، كما ذكرت صحيفة هارتس(Haaretz) الإسرائيلية في ١٥ نيسان / أبريل عام ١٩٩١ إنّ استفتاءً أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب أظهرت نتيجته إنّ نسبة الذين يؤيدون استخدام السلاح النووي ضد العرب كانت ٨٨% مقابل ٣٥% أيدوا استخدامه عام ١٩٨٧ و ٣٦% في العام ١٩٨٦ [٦٢] ، والجدير بالذكر شهدت مرحلة مابعد الحرب الباردة تحركات دولية وإقليمية بهدف الحد من منع انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ، و أول هذه التحركات جاء في شكل مبادرة طرحتها الولايات المتحدة في شهر أيار / مايو ١٩٩١ ، ارتبطت باعتبارات مصلحية تحت غطاء مايسمى ((النظام الدولي الجديد)) تضمنت المبادرة سبل التعامل مع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط [٦٣] ، وفي شهر تموز / يوليو ١٩٩٢ طرحت الولايات المتحدة مبادرة ثانية لحظر انتشار الأسلحة النووية في المنطقة ، إلا أنّ هذه المبادرات لم تؤد إلى نتائج تذكر للأسباب التالية:

- الازدواجية في التعامل الأمريكي مع الملف النووي ، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب ، لكن في جهات أخرى من العالم كذلك .
- امتناع الولايات المتحدة من الضغط على إسرائيل من أجل إقناعها بالإنضمام إلى إتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية [٦٤] .

وفي ذات السياق اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية [٦٥]ومنظمة المؤتمر الإسلامي [٦٦] ، وحركة عدم الانحياز [٦٧] قرارات تدين التسلح النووي الإسرائيلي ، إذ أدان مؤتمر رووؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في القاهرة مابين ١٨-٣٠ من حزيران / يونيو ١٩٩٣ إسرائيل ((لرفضها الامتناع عن إنتاج وحيازة الأسلحة النووية ، وطالب الأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتدمير هذه الأسلحة)) [٦٨] .

وعبر المؤتمر الإسلامي الثاني والعشرون لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في الدار البيضاء للمدة بين ١٠-١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ في قراره المرقم ٢٢/٢١ س ، عن قلقه العميق إزاء الأخطار التي تهدد السلم والأمن في الشرق الأوسط بسبب حيازة إسرائيل أسلحة دمار شامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية ووسائل إيصالها ، ولسياستها العدوانية والتوسعية في المنطقة ، وعلى جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية على ممارسة الضغط على إسرائيل للتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية [٦٩] .

إلا انها أيدت موقفاً في الامتناع عن توقيع المعاهدة ، كما يتضح مثلاً من تصريح روبرت بلليترو(Robert Pelletreau) مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط في القاهرة في يوم ٢١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٥ الذي قال فيه : ((إنّه ليس من الممكن المقارنة بين مصر وإسرائيل من المعاهدة المذكورة على نحو متساو، إذ أنّ مصر لاتتعرض لتهديد من قبل أية دولة ، ومن هنا فليست مصر في حاجة إلى السلاح النووي ، وفي المقابل فإنّ إسرئيل تتعرض للتهديد من قبل الوطن العربي ، ولذلك سيصبح بوسعها التوقيع على المعاهدة بعد إقرار السلام)) [٧٠] .

وانطلاقاً من ذلك كان موضوع المعاهدة النووية البند الأهم على جدول أعمال الدورة الثالثة بعد المائة لمجلس وزراء خارجية الدول العربية ، الذي عقد في القاهرة أواخر آذار / مارس ١٩٩٥ في الوقت الذي يستمر فيه التسلح النووي الإسرائيلي مهدداً أمن المنطقة واستقرارها ، وأسفرت المناقشات بشأن مشروع المعاهدة النووية أثناء الدورة المذكورة عن أربعة اتجاهات :

١. الموقف السوري –المصري الذي دفع باتجاه الخروج بصيغة ترفض التوقيع على الإتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية ، بأيِّ شكل من الأشكال مالم توقعها إسرائيل .

٢. الموقف التونسي – المغربي الذي اتجه نحو صيغة أكثر مرونة تعتمد التوقيع على المعاهدة والطلب من إسرائيل الانضمام إليها .

٣. الموقف الأردني الذي أيد صيغة تنص على القضاء على أسلحة الدمار الشامل ، مع الموافقة على التوقيع على تجديد المعاهدة .

٤. الموقف الخليجي والذي أيد صيغة حل وسط تنص على الخروج ببيان يشير إلى ضرورة تطبيق عالمية المعاهدة ويؤجل الموقف منها حتى إجراء اتصالات دول عدم الانحياز.

واثر المناقشات الجادة بشأن الموضوع اتخذ وزراء خارجية الدول العربية قراراً خاصاً يستمد خلفيته وحيثياته من تنسيق المواقف العربية تجاه تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ،وكذلك إزاء مشروع معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أسلحة الدمار الشامل ، وكذلك من مواقف المجموعات الإقليمية إزاء تمديد المعاهدة وآثارها على الأمن والسلم الدوليين ، ومن وجود برنامج نووي إسرائيلي خارج نظام أمن الانتشار النووي [٧١].

وعندما عقد المؤتمر الثالث للمراجعة والتمديد لإتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ استغلت مصر المؤتمر لممارسة ضغوط دبلوماسية على إسرائيل ، وقدمت مسودة قرار إلى الأمم المتحدة تصف فيها إسرائيل بأنّها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرات نووية متقدمة غير خاضعة للرقابة الدولية، وتطالبها بألّا تقوم بتطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو اختبارها أو امتلاكها بأية وسيلة أخرى ، وأن تتخلى عن امتلاك تلك الأسلحة النووية وتنضم إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، إلا أنّ الجهود الدبلوماسية لم تفلح في في إقناع إسرائيل عن مواقفها المتصلبة ولم تدفعها بالتالي للانضمام إلى معاهدة منع الانتشار التي تم تمديدها في ١٢ أيار / مايو ١٩٩٥ [٧٢].

وفي هذا الصدد بين الدكتور عصمت عبدالمجيد [٧٣] بأنّه : ((رغم كل الجهود التي رسخت لدى المجتمع الدولي مبدأ إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط فإنّ إسرائيل لم ترضخ لهذا التوجه ، وقد ساعدها في ذلك أنّ مؤتمر الأطراف لتمديد ومراجعة المعاهدة لعام ١٩٩٥ قد توصل إلى تمديد

المعاهدة لأجل غير مسمى بتوافق الآراء ، مما كرس من ناحية امتلاك الأسلحة النووية وبشكل أبدي لدى الدول التي لم تنضم للمعاهدة ، كما كرس من ناحية أخرى عدم امتلاك الدول الأطراف في المعاهدة لهذه الأسلحة وبشكل أبدي أيضاً)) [٧٤] ، وهكذا ظلت إسرائيل خارج أي دائرة ، ولقد أعطيت الاستثناء الذي باركته الولايات المتحدة في مؤتمر نيويورك أيار / مايو ١٩٩٥ مايمكن أن يطلق عليه حقاً دولياً في الاستثناء ، على الرغم من الجهود العربية التي أخذت في التراجع وتقديم التنازلات السياسية في هذا المجال [٧٥].

كما نشرت صحيفة هارتس الإسرائيلية في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ استناداً إلى دراسة أشرفت عليها وزارة الخارجية الأمريكية ، أنّ بوسع إسرائيل صنع ٧٠ قنبلة نووية بفضل مادة البلوتونيوم التي انتجتها في مفاعلها النووي ديمونا ، فوفقاً للدراسة الأمريكية المشار إليها خزنت إسرائيل (٣٥٠) كيلوغراماً من مادة البلوتونيوم من المفاعل المذكور ، الذي ينتج ١٦ كيلو غراماً سنوياً منذ عام ١٩٦٤ ، ذلك بحكم أنّ الانتاج السنوي لمفاعل ديمونا ، المشار إليه ، يسمح بصنع ما لايقل عن ثلاث قنابل نووية ، أي قنابل مصنوعة من مادة البلوتونيوم (٢٣٩) يبلغ وزن الواحدة ٥٠٫٥ كغم ، نظراً لأنّ هذ هو وزن الكتلة الحرجة اللازمة لصنع القنبلة النووية ذات انشطار واحد [٧٦].

وخلص الباحث محمد عبدالسلام في دراسته الصادرة عام ١٩٩٦ المتمثلة بكتابه "حدود القوة" استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية " عندما كتب عن القوة النووية الإسرائيلية : ((إن إسرائيل اليوم قوة نووية ذات عناصر متكاملة ، وقابلة إلى حد كبير للاستخدام في ظل وضع احتكار نووي في المنطقة)) [٧٧] ، وذكرت صحيفة الراي الأردنية بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦ نقلاً عن مصادر بريطانية في مجال الإعلام الدفاعي إنّ صوراً التقطتها أقمار التجسس الاصطناعية الروسية والفرنسية مؤخراً كشفت عن وجود أكثر من ٢٠٠ سلاح نووي في إسرائيل منصوبة في ثمان مواقع فوق صواريخ متوسطة وبعيدة المدى وفي طائرات جاهزة للانطلاق باستمرار ، الأمر الذي أكده الكاتب العسكري الأمريكي هارولد هوج (Harold Hogg) في مجلة جينز الدفاعية البريطانية (Jane's Defense Magazine) بأنّ تلك الصور الفضائية دقيقة وسمحت للخبراء باختراق المواقع الحصينة وتتبع آثار الترسانة النووية الإسرائيلية من مصدرها حتى نهاية انتشارها في منطقة الجليل الأعلى قرب الحدود مع لبنان [٧٨].

ثالثاً : شهادات وآراء الخبراء الفنيين ١٩٨٤-١٩٩٦ :

ان بعض الشهادات والآراء التي ظهرت بشأن التسلح النووي الإسرائيلي تعود إلى خبراء وفنيين متخصصين في هذا المجال ، عبرت عما تملكه إسرائيل من أسلحة نووية من ناحية العدد والخبرة الفنية ونوعية الأسلحة التي تم تطويرها ، وقد نشرت في مقابلات تلفزيونية أو مؤلفات وصحف عالمية تبنت نشر بعض هذه الشهادات لهؤلاء الخبراء .

إذ قدّر العالم الأمريكي أرنولد كريمش (Arnold Krimsh) بإحد بحوثه في شباط / فبراير ١٩٨٤ إن لدى إسرائيل مايكفي لصنع (١٥) قنبلة نووية، في حين قدّر الباحث الأمريكي بيتر بري (Peter Berry) في العام نفسه، إنّ إسرائيل انتجت مابين ١١ إلى ٣١ قنبلة نووية مصنوعة من مادة البلوتونيوم [٧٩] ، ومن ناحية أخرى يقول آرنست ليفير (Ernest Le livre) في كتاب "السلاح النووي في العالم الثالث" ((ان إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الثالث التي يبدو إنّها تمتلك قدرة نووية ذات مغزى عسكري تقدر بعشرة قنابل أو أكثر ، وكذلك وسائل إرسالها إلى أهداف محتملة ولا توجد دولة أخرى يحتمل حصولها على قنبلة عام ١٩٨٥)) [٨٠] ، فيما ذكر الكاتب الفلسطيني بسام العسلي ، أنّ مجلة ابرو سبيغدل (Abro Spiegel) الأمريكية ذكرت أنّ إسرائيل في حزيران / يونيو ١٩٨٥ قامت بنشر صواريخ أرض – أرض متطورة من طراز أريحا ٢ تحمل رؤوس نووية [٨١] .

كما قدم ريتشارد سيل (Richard Seale) المزيد من المعلومات خلال مقابلة تلفزيونية بثتها شبكة (NBC) الامريكية الاخبارية في برنامجها الأخبار المسائية في شهر تموز / يوليو ١٩٨٥ إذ حدد سيل معهد وايزمان بالقرب من تل أبيب على أنّه المكان الذي جرى فيه تطوير الرأس الحربي النووي ، وقال إنّ بعض العلماء الأمريكيين قد تورطوا في هذا المشروع ، وأعطى وصفاً مطولاً ومفصلاً للرأس الحربي النووي ، زاعماً إنّه استقى المعلومات من أحد العلماء الأمريكيين الذي رآه واطلعه عليه ، وفي مقابلة أُجريت مع الكاتب ليونارد سبكتور (Leonard Spector) اوردها في كتابه المعنون "الانطلاق النووي (Going Nuclear) "، أنّ تقاريره حظيت إلى جانب العديد من المصادر الرسمية والخاصة في الولايات المتحدة ، وهي مصادر مطلعة تماماً على البرامج العسكرية الإسرائيلية [٨٢] ، فيما كان هناك خبير آخر في شؤون الشرق الأوسط وهو انطوني كوردسمان (Anthony Cordesman) وقد ظهر مع ريتشارد سيل في برنامج شبكة NBC الاخبارية ، ذكر إنّ إسرائيل تمتلك (١٠٠) سلاح نووي على الأقل ، ومن الممكن أن يتجاوز العدد (١٤٠) سلاحاً [٨٣].

كما يرى المتخصص في المجال النووي فرانك برنابي Frank (Barnaby) أنّ إسرائيل تمتلك منذ أوائل الثمانينيات ، وليس قبل ذلك قنابل هيدروجينية ، ويجب عدم التشكيك بالمسألة ، إذ إنّ لدى إسرائيل نخبة من أفضل علماء الفيزياء النووية في العالم نسبة إلى عدد السكان ، لكن لما حال دون انتاجها سابقا هو عدم الحصول على المواد الاولية المكونة لها ، وتلك كانت معضلة لهم الا انهم وجدوا لها حلاً في انتاج مادة (الليثيوم–٦) ويقدر برنابي أنّ ماتمتلكه إسرائيل هو حوالي (٣٥) قنبلة عام ١٩٨٦ ، وعادة تقاس قوة انفجار القنبلة الهيدروجينية (بالمغاطن) ويعادل الواحد (١٠٠٠ كيلو طن) أو مليون طن من مادة (TNT) الشديدة الانفجار التقليدية المعروفة ، ولكن قنبلة إسرائيل قد اقتصرت على (خمسة مغاطن) لأنّ إسرائيل لا تريد أن تنتج عياراً أكثر قوة من ذلك ، ولقد وجهت إسرائيل معظم مادة الليثيوم لانتاج قنابل النيترون بحكم ملائمة قنبلة النيترون أكثر حسب أغراضها وأهدافها المتصورة ، وإنّ القنبلة الهيدروجينية تعمل على مبدأ الاندماج وليس الانشطار النووي [٨٤] .

ومن أهم الحوادث التي كشفت ما تقوم به إسرائيل بشأن تطوير الأسلحة الكيمياوية والجرثومية هي حادثة انتحار البرفسور حبيب أورغي (Habib Orgueil) أحد علماء المعهد البايولوجي في مستوطنة نيس تسونا في شهر تموز / يوليو ١٩٨٦ ، والذي بين في رسالة تركها قبل انتحاره بسبب تأنيب ضميره مايلي : ((إنّه وإنّ ظل موالياً ومخلصاً لدولة إسرائيل فإنّه لايستطيع أن يتصور بأن يكون دوره هو قتل البشر و لاسيما الأبرياء ، وسقي الناس من نفس الكأس الذي تجرعه اليهود على يد النازية)) [٨٥] ، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت إسرائيل تمتلك ترسانة نووية ضخمة تصل إلى حوالي (٢٠٠) رأس نووي تصل القدرة التدميرية لكل منها إلى حوالي ٢٠ كيلو طن على الأقل [٨٦].

أمّا الشيء المهم والذي ورد في الخامس من شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٦ في التقرير الذي أعدته الصحيفة البريطانية الصنداي تايمز (Sunday Times) عن الفني النووي الإسرائيلي موردخاي فعنونو (Mordechai Vanunu) أن إسرائيل طورت أسلحة نووية معقدة وبتقنيات عالية جدا ، الأمر الذي يجعلها القوة النووية السادسة في العالم [٨٧] ، إذ أشار في تقريره عن النشاط النووي الإسرائيلي إنّ إسرائيل تملك أعداداً كثيرة من الأسلحة النووية [٨٨] .

فضلاً عن ذلك هناك وثيقة سرية أعدها ليونارد سبكتور في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ ردّاً على سؤال لمجلس الشيوخ الأمريكي بشأن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي ، وجاء في الوثيقة ((إنّ إسرائيل

لديها ما بين ١٠٠–٢٠٠ قنبلة نووية ، وإنّها في أوائل الثمانينات بدأت في إنتاج الأسلحة النووية المتطورة التي تعتمد على تقنيات الأسلحة الهيدروجينية ، وكان رد الحكومة الأمريكية إنّ هذه الأرقام مبالغ فيها من دون أن تنفي حيازة إسرائيل لها ، وأكّد على ذلك خبير شؤون الدفاع الأمريكي فان كليف (Van Cleef) بأنّ إسرائيل تستطيع إنتاج قنابل نووية لا يزيد وزنها عن خمس وزن قنابل الجيل الأول الأمريكية التي كان يتراوح وزنها بين (٩٠٠٠–١٠٠٠٠) رطل ، وبهذا يتراوح عدد ما تملكه إسرائيل ما بين ١٠٠–٢٠٠ قنبلة [٨٩] .

فيما يذهب الكاتبان وليام بوروس (William Burroughs) وروبرت ويندرم (Robert Weindrm) إلى إنّ اسرائيل قامت بصنع قنبلتها الهيدروجينية منذ منتصف الثمانينات ، وإنّ ترسانتها تقترب من قوة القدرة التدميرية الصينية ، وقريبة من القدرة التدميرية للقوى العظمى ، وتتفوق على الهند في هذ المجال ، فهي قادرة أن توجه تهديداً لمساحات واسعة من العالم ، وهي تضع في حساباتها أهدافا لايقل عددها عن ثمانين هدفاً ، ومن المحتمل أن يطال صاروخ شافيت المحمل بالرؤوس النووية الذي يجري العمل على تطويره ليصل مداه الى (٧٠٠٠ كم) ليطال جميع انحاء آسيا بإستثناء أجزاء تقع في أقصى شرق روسيا واندونيسيا وأنحاء أوربا وأفريقيا ، ويستعين الكاتبان بتقرير لوزارة الدفاع الأمريكية صادر في نيسان / أبريل ١٩٨٧ إذ يشير إلى إنّ لدى إسرائيل بعض الأسلحة الأكثر تطوراً من مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنّ لدى إسرائيل (٣٠٠) قنبلة ورأس نووي وإنّها سحبت من الخدمة قنابلها القديمة ، ويشمل هذه الأسلحة الأكثر تطوراً أسلحة نووية موجهة بواسطة أشعة أكس وأجهزة الليزر الكيميائية [٩٠] .

اما شلومو اهرونسون (Shlomo Ahronion) وهو أستاذ جامعي يهودي ومن المتابعين للتسلح النووي الإسرائيلي وتأثيراته على الصراع العربي – الإسرائيلي ، وكتب الكثير من المقالات في هذا المجال ومنها عام ١٩٨٧ بموشي دايان ونظرياته في هذا المجال وتلخصت آرائه بشأن العقدة النووية بأنّها ((كانت حاضرة في أذهان العرب ، وإنّ سياسة إسرائيل باستخدام استراتيجية الردع من خلال الشك سيئة؛ لأنّها دفعت العرب دائماً إلى أخذ الحيطة والحذر والتسلح وأخذ أسوأ الاحتمالات في حروبهم مع إسرائيل، وعدم إيصال الحرب إلى نقطة تمكن إسرائيل من استخدام سلاحها النووي ، وإنّ إسرائيل لم تستخدم بحكمة مسألة امتلاكها للسلاح النووي رغم الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تحصل عليها لو أعلنت عن السلاح النووي ، وإنّ عدم إعلان إسرائيل عن سلاحها النووي وتمسكها بالرادع التقليدي قد تسبب في مآسٍ كثيرة؛ إذ أجبرت إسرائيل على

الاحتفاظ بالأراضي المحتلة رغم أنّ بعض هذه الأراضي مفيدة لإسرائيل والكثير مضر لها)) [٩١]وقد قدّر الباحث الأمريكي العربي الأصل فؤاد جابر عدد الرؤوس النووية ، التي في حوزة إسرائيل بـ (٦٨) قنبلة نووية ذات قدرة تفجيرية توازي ١٥–٢٠ كيلو طن عام ١٩٨٥ و ٣٢٠ قنبلة من نفس الحجم عام ١٩٩٠ [٩٢] .

وعلى أثر التطورات الداخلية التي حدثت للاتحاد السوفيتي (السابق) لم تتوان إسرائيل عن استغلال هذه التطورات لتدعيم وتطوير برنامجها النووي وزيادة فعاليته ، فقد نشرت الصنداي تايمز البريطانية ، إنّ التحالف الجديد بقيادة روسيا الذي حل محل الاتحاد السوفيتي سيبيع إسرائيل مفاعلاً نووياً مقابل مليوني جنيه إسترليني ، وإنّ الاتفاق قد تم بعد زيارة يوفال نئمان Yuval (Neeman) وزير العلوم الإسرائيلي لروسيا ، وإنّ إسرائيل تقوم ببناء مفاعل جديد على ساحل البحر المتوسط في تلك المدة لاستخدامه في تحلية مياه البحر ، كما استقبلت إسرائيل عدداً من علماء الذرة السوفيت، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على قدرتها النووية [٩٣] .

ويذكر الكاتب الإسرائيلي رامي طال (Ramy Tal) في تقرير أنّه في عام ١٩٩١ ، إنّ هناك معلومات تفيد بأنّ المجلس القومي للمخابرات وهو عبارة عن هيئة معينة من قبل رئيس المخابرات المركزية الأمريكية قد قدّم تقريراً للرئيس الأمريكي جورج بوش الاب (Georg Bush) [٩٤] قبل وقت قصير من إعلانه مبادرته للحد من التسلح في الشرق الأوسط في شهر أيار / مايو ١٩٩١ ، يؤكد أنّ إسرائيل لديها على الأقل من ٦٠–٨٠ قنبلة نووية ، واستند التقرير في ذلك إلى معلومات تم جمعها من المخابرات المركزية ، ووكالة الأمن القومي ، ووكالة المخابرات التابعة لوزارة الطاقة [٩٥] .

ويقول جارلس ماينز(Charles Mainz) في مقاله المنشور في مجلة السياسة الدولية العدد ٥٢ لسنة ١٩٩١ بأنّ سياسة الكيل بمكيالين التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ولاتزال تمارسها في دعم إسرائيل نووياً ومحاربة العراق واستخدموا مختلف أسلحة التدمير ضده بحجة امتلاكه لأسلحة التدمير الشامل [٩٦] .

وكشف جيوفوري آرونسون (Geoffrey Aronson) الذي يعتمد على مصادر وزارة الخارجية الأمريكية بشأن قضية الجاسوس النووي جوناثان بولارد (Jonathan Pollard) التي نشرتها صحيفة الكرستيان ساينس مونتور (The Christian Science Monitor) في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ مبيناً أنّ السر الذي أفشاه بولارد ((كان من أهم أسرار البلاد ، وهو معلومات تتعلق بالأهداف التي حددتها الولايات المتحدة

للمواقع النووية والعسكرية في الاتحاد السوفيتي ، والقدرات الدفاعية لتلك المواقع ، إنّ هذا الأمر يبدو متفقاً مع تطلعات إسرائيل العالمية التي ترتكز على مدى قوتها النووية ، وإنّ جميع المعلومات التي نقلها بولارد إلى الإسرائيليين ، لايمكنهم الاستفادة منها أو استخدامها ، إلا لمقايضة نفوذهم بمصالح الولايات المتحدة وغيرها من البلدان ، وإنّ إسرائيل استخدمت الأخبار التي جاء بها بولارد لإتمام صفقة مع موسكو ، تشتمل على بيع أسرار نووية مقابل تحرير اليهود السوفيت [٩٧] .

ونشر تزادواك يهزكلي (Tzadouak Yazkli) وداني صاح عن كتاب (كريتكال ماس) في صحيفة بديعوت أحرنوت الاسرائيلية في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ : ((بأنّ إسرائيل على استعداد دائم لإطلاق صواريخها النووية مابين ٦٠ الى ٨٠ هدفا ، وان تلك الأهداف تتضمن مواقع في الخليج وفي عواصم جميع الدول العربية ، وبعض المواقع النووية القائمة على أراضي الاتحاد السوفيتي سابقاً وبعض المواقع في باكستان ، وهذا يعني بطبيعة الحال إنّ إسرائيل تحصل على ماتريد من القمر الصناعي الأمريكي على ماترغب فيه من معلومات عن المناطق المستهدفة [٩٨] ، وفي ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦ أكّد العالم المصري طارق النمر الذي يرأس فريق باحثين في معمل أبحاث التحليل الإشعاعي في جامعة طنطا ، في حديث لوكالة كونتاكت ميدل إيست البريطانية ، إنّ إسرائيل قامت بإجراء تفجيرات نووية تم خلالها اختبار قنابل نيترونية ، وإنّ أبحاث التحليل الإشعاعي أكدت وقوع هذه التفجيرات ، مشيراً إلى إنّ هذه الأبحاث بدأت منذ عام ١٩٩١ واستمرت حتى عام ١٩٩٦ [٩٩] .

رابعاً : الادلة والبراهين الفنية على امتلاك إسرئيل للسلاح النووي ١٩٨٢–١٩٩٦ :

كانت الادلة الفنية تعطي دليلاً قاطعاً على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، فهي تعتمد على حسبات فنية وتقنية تتعلق بكميات الإنتاج لليورانيوم وطريقة تخصيبها واستخلاص البلوتونيوم منها ، وتطوير مفاعل ديمونا ليكون أكثر إنتاجاً، فضلاً عن المفاعلات التي تم إنشائها بعد مفاعل ديمونا ودورها في عملية الإنتاج والتخصيب ورفد عملية التسلح النووي الإسرائيلي بكل إحتياجاتها التقنية من تخصيب لليورانيوم واستخلاص البلوتونيوم وغيرها .

إذا رجعنا إلى الحسابات الفنية فسنجد مفاعل ديمونا قادراً على إنتاج من ٨ إلى ١٠ كغم من البلوتونيوم الحاوي إلى ٧٠% من النظير القابل للإنفجار (٢٣٩) فما بين عامي ١٩٦٣ –١٩٨٢ فإنّ إسرائيل أنتجت مايقارب (١٠٠) كغم من البلوتونيوم ، إذا كان

التشغيل بمعدل ثمانية شهور كحد أقصى في السنة وحسب الإمكانات المشار إليها سابقاً، فإنّ إسرائيل تمتلك لغاية عام ١٩٨٢ مواد تتمكن بواسطتها من إنتاج كمية كافية من مادة البلوتونيوم لتصنيع ما بين ١٠ إلى ١٥ رأساً نوويّاً [١٠٠] ، وتأكيداً لذلك صدر تقرير أُممي صادر في عام ١٩٨٢ أنّ مفاعل ديمونا ينتج سنوياً ما بين ٨–١٠ كغم من البلوتونيوم ، وهذا يعني أنّ إسرائيل تمتلك بحدود (٢٠) قنبلة نووية من عيار قنبلة هيروشيما [١٠١] .

وطبقاً للدليل السنوي عن القوات المسلحة في العالم الصادر في باريس عام ١٩٨٢ فإنّ مفاعل ديمونا : ((يمكن أن ينتج تسعة كيلو من مادة البلوتونيوم ، والتي تكفي لصنع قنبلة من نوع قنبلة هيروشيما خلال هذه الفترة)) [١٠٢] ، فيما أوضح تقرير للأمم المتحدة في عام ١٩٨٢ إنّ إسرائيل لم تعط المجتمع الدولي أية تأكيدات عن طبيعة استفادتها من منشاتها النووية [١٠٣] ، وقد زيدت طاقة مفاعل ديمونا إلى (٧٠) ميغاوات عام ١٩٨٣ لينتج (٢٥) كغم من مادة البلوتونيوم سنوياً ، ويشمل مفاعل ديمونا معملاً للفصل الكيميائي للبلوتونيوم –٢٣٩ من الوقود النووي المحترق انتقل إلى مرحلة الإنتاج نصف الصناعي إلى جانب معمل حار [١٠٤] ، وفي شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ أعلن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (CSIS) وثيق الصلة بوزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) والذي يعمل في إطار جامعة جورج تاون إنّ إسرائيل تمتلك حوالي (١٠٠) رأس نووي ، ولم يحدد المركز قوة تلك الرؤوس النووية لكن يرجح أنّ قوتها تبعاً لهذا التقدير حوالي (١٠) كيلو طن لكل واحدة منها [١٠٥] ، وإنّ إسرائيل قد تمكنت حتى كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ من زيادة طاقة المفاعل ضعفين تقريباً إلى (١٥٠) ميغاوات حتى يمكن استخراج المزيد من مادة البلوتونيوم مع إيجاد نظام تبريد بارع لإخفاء أي حجم للعمل [١٠٦] ، وبعد عام ١٩٨٦ قد زادت كمية البلوتونيوم المنتجة في المدة اللاحقة ، إذ أصبحت تساوي ٤٥ كيلو غرام ، وبالتالي تكون عدد الرؤوس المنتجة خلال العام ثماني رؤوس نووية سنويا [١٠٧] .

وذكرت مجلة انترنشيونال ديفنس International (Defense) إنّ إسرائيل قد أجرت بنجاح في أيار / مايو ١٩٨٧ تجربة إطلاق صاروخ أرض – أرض فوق البحر الأبيض المتوسط وصل لمسافة تبلغ أكثر من (٨٠٠) كم ، وإنّها التجربة الثانية لهذا الصاروخ الذي وصل في التجربة الأولى إلى نصف هذه المسافة ، صمم لحمل الأسلحة النووية ويحمل اسم أريحا–٢ ويبلغ مداه (١٤٠٠) كم ويستطيع الوصول إلى أهداف جنوب الاتحاد السوفيتي [١٠٨] ، ويمكن لإسرائيل أن تستخدم أسلحة نووية محمولة بالطائرات

أو مقذوفة بواسطة صواريخ أريحا -٢ ، التي جرب مداها ١٩٨٧ ، فضلاً عن صواريخ أريحا-٣ [١٠٩].

كما عرض التلفزيون الأمريكي في شهر أيار / مايو ١٩٨٩ وثائق إسرائيلية أكدت بأنّ إسرائيل كانت قادرة على الحصول على معلومات بشأن التجارب النووية الأمريكية منذ الخمسينات وبداية الستينيات [١١٠].

فيما عرضت الهيئة العربية للطاقة الذرية في المقال الافتتاحي للعدد الرابع من نشرتها الذرة والتنمية تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ موضوع التهديد النووي الإسرائيلي والموقف العربي المطلوب ، وحذرت من استمرار حال الأمة العربية المهدد بالعدوان رغم سلب حقوقها المعروفة للعالم أجمع منذ عقود ، هذا العدوان الذي تجسد بتسخير إسرائيل لجامعاتها ومعاهدها العلمية وفق نظرية عدوانية توسعية لا تختلف عن النازية والفاشية في منطلقها بل تجاوزت ذلك بكثير ، ولم يتوقف التحذير من الخطر النووي الإسرائيلي على الهيئة العربية للطاقة الذرية ، بل إنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اتخذت قراراً بشأن القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي في الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمرها العام المنعقد في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ ، والذي نص على:

أولاً : إذ يدرك الحاجة الملحة إلى منع انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط والحيلولة دون حدوث سباق نووي فيها .

ثانياً : وإذ يساوره قلق شديد من جراء تنامي القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي .

ثالثاً : وإذ يشير إلى قرار المؤتمر العام GC(XXXIII)/RES/506 بشأن القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي .

رابعاً : وإذ يعبر عن قلقه البالغ تجاه استمرار التعاون بين إسرائيل وجنوب أفريقيا في المجال النووي [١١١].

وإنّ أخطر ما تقوم به إسرائيل على البيئة هو دفن النفايات والمخلفات النووية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فضلاً عن المواد الكيمياوية السامة ، الأمر الذي يترك آثاراً خطيرة على صحة السكان ، وقد ذكرت دراسة أعدتها شركة كميكنترول الدنماركية بالتعاون مع البنك الدولي ، إنّ حوالي ٥٢ الف طن من نفايات المصانع الإسرائيلية السامة والبالغة (١٠٠) ألف طن عام ١٩٩٠ لم يكن بإمكان إسرائيل التخلص منها بينما تخلصت من (٤٨) ألف طن فقط في الأماكن الرسمية المخصصة لها [١١٢] ، كان ذلك بعد زيادة قدرة المفاعل إلى (٧٠) ميغاوات أمكن لإسرائيل حتى كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ إنتاج الوقود النووي المطلوب لعدد (٣٨)

قنبلة نووية في تسع سنوات ، أي أنّ إسرائيل حسابياً قد أنتجت بواسطة مفاعل ديمونا من البلوتونيوم –٢٣٩ ما يكفي لإنتاج (٥٤) قنبلة أو رأساً نووية عيارية (٢٠كيلو طن)، فضلاً عن مادة اليورانيوم المخصب لدى إسرائيل حتى عام ١٩٩١ يمكن القول أنّ إسرائيل تمتلك من الوقود النووي ما يكفي لتصنيع ٦٢–٦٦ قنبلة أو رأساً نووياً عيارية حتى كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ [١١٣] .

إنّ إسرائيل تعد قوة نووية من طراز خاص ، مقارنة بأية قوة نووية إقليمية أخرى، فهي تمتلك قوة نووية تضم عناصر تجعل منها – تبعا لتقرير أذاعته شبكة (NBC) الإخبارية الأمريكية في أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ : ((أكبر من ترسانة بريطانيا)) ، ويثير حجم ترسانة إسرائيل النووية قضايا مختلفة ، منها مسألة حد الكفاية النووية اللازم لتحقيق أهداف إسرائيل المتصورة من استخدام تلك الأسلحة ، فتبعاً لتقديرات الباحث الإسرائيلي شاي فيلدمان (Shai Feldman) ، فان امتلاك إسرائيل ما بين (٣٠–٤٠) قنبلة نووية استراتيجية ذات قوة تتراوح بين ٢٠–٣٠ كيلوطن يكفي لتدمير جميع الأهداف المتصورة لإسرائيل في كل من مصر وسوريا والعراق وليبيا والسعودية [١١٤] .

في حين نشرت مجلة جينز انتلجنس ريفيو (Janas) intelligence review في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ المتخصصة في المسائل الصناعية التي تصدر في لندن إنّ إسرائيل لديها سبع منشآت نووية ، وتمتلك (٢٠٠) سلاح نووي ، وأوردت المجلة مجموعة من المعلومات التي لم تنشر من قبل تظهر حجم المنشات النووية الإسرائيلية ، واستندت في معلوماتها إلى صور التقطتها الأقمار الصناعية الفرنسية والروسية لتحديد سبعة مواقع نووية وحددت أماكنها وطبيعتها كالتالي : –

١– مفاعل ديمونة ويقع في صحراء النقب جنوب فلسطين ويحتوي على مفاعل نووي ومصنع لإعادة معالجة مادة البلوتونيوم ولاتتيح الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية معرفة المزيد عن هذه المنشآت نفسها والمحجوبة تماماً عن الأنظار الخارجية بستار كثيف من الأشجار .

٢– موقع سوريك ويطلق عليه اسم (لوس الاموس) الإسرائيلي ويضم منشآت للأبحاث النووية ومفاعلاً للأبحاث أمريكي الصنع .

٣– موقع بالميكيم للتجارب الذي يبتعد بضعة كيلومترات شمالاً عن سوريك وهو مخصص لإجراء تجارب على الصواريخ النووية مثل أريحا .

٤- موقع بوديفات الذي يبعد ثلاثين كيلومتراً شرق حيفا ويستخدم هذا الموقع في تجميع وتفكيك الأسلحة النووية.

٥- موقع عليبون الذي يبعد عشرة كيلو متر إلى الشرق من بوديفات وفيه تخزن الأسلحة النووية التكتيكية.

٦- موقع بير يعقوب على مقربة من مدينة الرملة وعلى بعد (٣٥) كم شمال غرب القدس ويتم فيه تصنيع صواريخ أريحا -٢ النووية، وأوضحت المجلة إنّ الموقع يضم منشآت مهمة تحت الأرض.

٧- موقع كفار زكريا الذي تفوق مساحته عشرين كيلو متر مربعا يعد قلب نظام الردع النووي الإسرائيلي، وتظهر الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية إنّه مستمر في التوسع ويتألّف من خمسين تحصيناً تحت الأرض، ويضم كل منها قاعدة لإطلاق صواريخ أريحا-٢ ، وأُقيم هذا الموقع شديد الأهمية وسط إسرائيل[١١٥].

وإنّ إسرائيل لديها المعرفة المتعلقة بتصميم الأسلحة النووية المعقدة، وتشمل الأسلحة النووية الحرارية والأسلحة الإنشطارية لكن التفاصيل المتوفرة سطحية ، ومن المفترض أن تكون إسرائيل قد قامت بتطوير تصاميم لإسلحة تتطلب كميات قليلة من اليورانيوم لإظهار إمكانياتها ، وبافتراض نسبة ٥ كغم من البلوتونيوم لكل رأس نووي ، وبإنتاج البلوتونيوم المقدر فإنّ إسرائيل ستكون قد صنعت مابين (٦٤-١١٢) رأساً نوويّاً حتى عام ١٩٩٤ [١١٦] ، وقد قدمت دراسة أجراها معهد استكهولم للبحث السلمي العالمي (SIPRI) خلصت إلى إنّ إسرائيل قد انتجت ما بين (٣٣٠-٥٨٠) كغم من مادة البلوتونيوم حتىعام ١٩٩٦ وهي كافية لتكون خزيناً مابين (٨٠-١٥٠) سلاحاً نووياً المدى الاستيعابي الأقصى له كان (١٩٠-٨٨٠) كغم [١١٧].

النتائج:

١- كان للتصريحات الغامضة التي يطلقها المسؤولين الاسرائيليين بشأن امتلاك السلاح النووي هدف اساس يراد منه ردع الطرف المقابل بعدم محاولة شن هجوم يعرض كيانها للزوال .

٢- اثبتت الدراسات والتقارير التي تصدر من مؤسسات اكاديمية واعلامية بالدليل والبرهان بان لدى اسرائيل ترسانة نووية ضخمة تحيطها بالغموض والكتمان التامين.

٣- كما كان لشهادات الخبراء والفنيين دورا في الكشف عما توصلت له اسرائيل في مجال التسلح النووي بحكم تجربتهم

كخبراء عملوا في مختلف المعاهد والمواقع التي تختص بالبرامج النووية .

٤- كانت الادلة الفنية تعطي دليلاً قاطعاً على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، فهي تعتمد على حسبات فنية وتقنية تتعلق بكميات الإنتاج لليورانيوم وطريقة تخصيبها واستخلاص البلوتونيوم .

مصادر البحث وهوامشه :

(١) ديمونا في اللغة العبرية تعني الجنوب وهي مدينة حديثة الإنشاء تقع في الجزء الشمالي من صحراء النقب جنوب فلسطين على بعد ٣٦ كم جنوب بئر السب أقيم عليها عام ١٩٥٧ المفاعل بمساعدة فرنسية. جيرمي سولت ، تفتيت الشرق الاوسط ، ترجمة:نبيل صبحي الطويل ، دار النفائس للطباعة والنشر ،ط١ ،(دمشق، ٢٠١١)، ص٢٥٠ .

(2) Volha charnysh, Israel nuclear Program , Napf . Inter ,(September /2009), P2 .

(٣) طوم جيلينغ ، جون ماك نايت ، فعنونو وقنبلة إسرائيل النووية ، ترجمة: د .أسعد رزوق ، دار الحمراء ، ط١، (بيروت ، ٢٠٠٠) ، ص ٣٨ .

(٤) ممدوح حامد عطية ، "انشاء منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الاوسط" ، في إبراهيم محمد العناني وآخرون ، الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، (بيروت ، ٢٠٠١) ، ص٤١ .

(٥) طارق عبد الكاظم ناصر، "آفاق التسلح النووي للعدو الإسرائيلي" ، مجلة الأمن القومي (بغداد) ، السنة ٥ ، العدد ٣ ، (تشرين الثاني /أكتوبر ، ١٩٨٣)، ص٦٥ .

(٦)جيلينغ ونايت ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٧) وائل العبد درويش الهمص ، البرنامج النووي الاسرائيلي وتأثيره على الامن القومي العربي ١٩٩١–٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة الازهر ، (غزة ، ٢٠١٠) ، ص ٣٣ .

(٨) عسكري وسياسي يهودي ، ولد في فلسطين عندما كانت تحت الحكم العثماني ، وعمل في حزب ماباي ورافي وحزب العمل ، عين رئيسا لهيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي شارك في العمليات العسكرية في الهجوم على سيناء عام ١٩٥٦ ، اصبح عضوا في الكنيست مابين عامي ١٩٥٩–١٩٨١ ، وعمل وزيراً للزراعة في عام ١٩٦٤، ووزير الدفاع مابين عامي عام ١٩٦٧ –١٩٨١ ، وكان من دعاة ضم الأراضي العربية المحتلة بالقوة ، مات في عام ١٩٨١ ، عبدالوهاب الكيالي وكامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، (بيروت ،١٩٧٤) ، ص٢٦٤ .

(٩) سلمان رشيد سلمان ،الإستراتيجية النووية الإسرائيلية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١، (بيروت، ١٩٨٨) ، ص ص ١٨–١٩.

(١٠) عطية ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(١١) سلمان ،المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(12)Frank Barnaby , "The Nuclear Arsenal in the Middle East" , Journal of Palestine studies, Vol. 17 , No. 1 (Beirut- Autumn - 1987) , P.102.

(١٣) من مواليد عام ١٩١٣ في روسيا ، حصل على شهادة الحقوق من جامعة وارسو في بولندا ، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٤٢ ، اذ أصبح رئيساً لمنظمة الأرغون الإرهابية في ١٩ نيسان /ابريل ١٩٤٨م أي قبل

شهر من قيام إسرائيل ، واشترك في مذبحة قرية دير ياسين، وبعد قيام إسرائيل وتحديداً عام ١٩٤٩م شكل حزب حيروت ، وأصبح وزيراً بلا حقيبة في حكومة اشكول عشية حرب عام ١٩٦٧م ، ثم وزير دولة في حكومة رئيسة الوزراء غولدا مائير ، واستقال منها عام ١٩٧٠ ، ليترأس حزب الليكود حتى فاز برئاسة الوزارة في ٢٠ حزيران / يونيو ١٩٧٧ ، وقع في عام ١٩٧٩م مع السادات معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ، وفي عام ١٩٨١ قامت حكومته بالاغارة على المفاعل النووي العراقي ، وقام في عام ١٩٨٢ باجتياح لبنان ، وارتكاب مذبحة صابرا وشاتيلا ، ثم قدم استقالته في سبتمبر / ايلول عام ١٩٨٣م ، وبعد وفاة زوجته وتدهور حالته الصحية وأصيب بالاكتئاب وعاش بقية حياته منعزلا في شقته حتى موته عام ١٩٩٢ م: مجدي كامل ، زعماء صهيون وثائق . . . صور . . . واعترافات ، دار الكتاب العربي، ، ط١ ، (القاهرة ، ٢٠٠٨) ، ص ص ٢٣٣-٢٤١ .

(١٤) منعم صاحي حسين العمار، نحو إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي دراسة في الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، (جامعة بغداد ، ١٩٨٦)ص ٣١٨ .

(١٥) الهمص ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

(١٦) ولد في القدس عام ١٩٢٢ ، درس بإحدى المدارس الزراعية في فلسطين ، وتلقى دورات تأهيل عسكرية في إطار المالباخ ، درس لمدة عام في الحربية للقيادة والأركان في بريطانيا ، وله ممارسات كثيرة في أمور دولة إسرائيل العسكرية والسياسية ، منذ عام ١٩٤٨ ، إذ تولى منصب رئاسة الأركان (١٩٦٤-١٩٦٨) ، وصار بعدها سفيراً لإسرائيل في واشنطن ، نشط في حزب (العمل) واحتل منصب وزير للعمل عام ١٩٧٣م، ورئاسة الوزراء في (١٩٧٣-١٩٧٧) و ووزيراً للدفاع (١٩٨٤-١٩٩٠) ،ثم رئيس وزراء(١٩٩٢-١٩٩٥) اغتيل في تل أبيب يوم ٤ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٩٥ م .انظر: عبد الوهاب ألمسيري ، موسوعة اليهود واليهودية ، ج٧ ، (عمان ، ١٩٩٩) ص ص ٢٤٨-٢٤٩ .

(١٧) أحمد كرفاح ، "السياسة الضبابية على القدرات النووية الإسرائيلية" ، اذاعة الجزائر نيوز : ٢٠١٠/٩/١٨، ص ٤ .

(١٨) محمد سعيد عبد الظاهر ، الخيار النووي الاسرائيلي –الامكانيات – الاستخدام (المضمون الاستراتيجي لتملك اسرائيل الخيار النووي) ، في إبراهيم محمد العناني وآخرون ، الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، (بيروت ، ٢٠٠١) ، ص ٢٠٨ .

(١٩) الهمص ، المصدر السابق ، ص٩٧ .

(٢٠) بهاء الدين حسين معروف ، "الاثر البيئي للنشاط النووي الصهيوني" ، مجلة ام المعارك (بغداد) العدد ٢١ ، (نيسان / ابريل ٢٠٠٠)، ص ٩٦ .

(٢١) رجب الصافي ، مخاطر الاحتكار النووي الاسرائيلي على الامن القومي العربي ، مجلة استراتيجيا، (بيروت) ، العدد ٥٥ ، (حزيران / يونيو ١٩٩٢) ،ص ٢٢ .

(٢٢) الهمص ، المصدر السابق ، ص٩٧.

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٧٧.

(٢٤) كرفاح ، المصدر السابق ، ص ١٥.

(٢٥) مصطفى عبد الواحد الولي ، "أمن إسرائيل الجوهر الإبعاد" ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد ٥٥ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (د.ت)، ص ٤٥.

(٢٦) زينب عبد العظيم محمد ، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين ، مكتبة الشروق الدولية ، ط١ ، (القاهرة ، ٢٠٠٧) ، ص ص ٦٧-٦٨.

(٢٧) محمد ، المصدر السابق ، ص ٦٨.

(٢٨) الزويد ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٢٩) افنر كوهين ،" نحو إنشاء شرق أوسط جديد ، إعادة النظر في المسألة النووية" ، دراسات عالمية ، العدد ١ ، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ١٩٩٥) ، ص ص ٥٤-٥٥.

(٣٠) الهمص ، المصدر السابق، ص ٨٣.

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٨٣.

(٣٢) محمود عزمي ، "القوى والاسلحة النووية الاسرائيلية" ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت) ، السنة ٢٣ ، العدد ٢٥٨ ، اب ، ٢٠٠٠، ص ١٦٦.

(٣٣) احمد بهاء الدين شعبان ، الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ، ط١ ، دار سينا للنشر ، (القاهرة ، ١٩٩٣) ، ص ٣٥.

(٣٤) ديفيد دوايت ايزنهاور: الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة، ولد في الولايات المتحدة عام ١٨٩٠ ١٩٦٩، تقاعد من الجيش في منتصف عام ١٩٥٢ بعد خدمة دامت ٣٧ عاماً، توجه لخوض الانتخابات ضد مرشح الديمقراطيين ادلاي ستيفنسون وتمكن من هزيمته والوصول إلى البيت الأبيض بداية عام ١٩٥٣ اشترك مع وزير خارجيته دالاس في الإعداد لإنشاء منظمات دفاعية في أماكن عديدة من العالم لمواجهة خطر انتشار الشيوعية ونفوذ الاتحاد السوفيتي ، اعتمد على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في عملياتها السرية التي أدت إلى إسقاط حكومة مصدق في إيران عام ١٩٥٣ وكوايتمالا عام ١٩٥٤ ، فاز بولاية رئاسية ثانية نهاية عام ١٩٥٦ ، اذ ساهمت مقترحاته في إنشاء وكالة الطاقة الذرية الدولية عام ١٩٥٧، بعد انتهاء ولايته الثانية في كانون الثاني ١٩٦١ أعاد له الكونغرس لقبه ورتبته العسكرية

(جنرال) التي تخلى عنها طيلة فترة عمله كرئيس للولايات المتحدة. تفرغ في سنوات حياته الأخيرة لكتابة مذكراته ، توفي في عام ١٩٦٩ م .

Encyclopedia Britannica,2002,C.D; HtmI31/bios/102 .http://us.history.wisc.edu/his

(35) Shai Feldman ,Nuclear weapons and arms Control in the middle East (CSIA Studies (v) In International Securty , (Cambridge,MA: London : MIT Press,1997) P.106 .

(٣٦) العمار ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٣٧) إبراهيم خليل العلاف ، القدرات النووية في الشرق الأوسط ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ط١ ، (جامعة الموصل ، ٢٠٠٦) ، ص ٩ .

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٣٩) عزمي ، المصدر السابق ، ص١٦٧ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

(٤١) بنيامين نتنياهو : ولد في تل أبيب في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٤٩م، وكان جندياً ثم ضابطاً في إحدى وحدات الكوماندوز الخاصة فيما يعرف بجيش الدفاع الإسرائيلي ١٩٦٧–١٩٧٢ م، أصبح رئيساً للبعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في الولايات المتحدة ١٩٨٢–١٩٨٤م ، ومندوباً لإسرائيل في الأمم المتحدة ١٩٨٤–١٩٨٨ م، ونائباً لوزير الخارجية ١٩٨٨–١٩٩١م، وعضواً في مؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية في واشنطن ، تولى رئاسة حزب الليكود عام ١٩٩٣م، انتخب رئيسا للوزراء في ١٩ آيار/مايو عام ١٩٩٦م حتى عام ١٩٩٩ ، واستقال من رئاسة الليكود والكنيست بعد خسارته في انتخابات عام ١٩٩٩م التي فاز فيها ايهود باراك ، للتفاصيل:

www.altwasul.com

(٤٢) العلاف ، المصدر السابق ، ص ٩ .

(٤٣) جلال عبد الله معوض ، "الأقطار العربية ومخاطر إسرائيل النووية" ، مجلة التعاون، (الرياض) ، السنة ٢ ، العدد ٨ ، (تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٨٧)، ص ٣١ .

(٤٤) العلاف ، المصدر السابق، ص ٣١ .

(٤٥) هنري كيسنجر: ولد في مدينة فورث بأقليم بافاريا في ألمانيا في ٢٧ ايار ١٩٢٣، من أبوين يهوديين، هاجر هو وأسرته نتيجة الاجراءات النازية قبيل الحرب العالمية الثانية الى الولايات المتحدة الامريكية ١٩٣٨، والتحق بمدرسة جورج واشنطن في نيويورك، حصل على الجنسية الامريكية عام ١٩٤٣ والتحق بالجيش الامريكي في العام نفسه، أصبح مستشاراً للامن القومي الامريكي عام ١٩٦٩، ثم وزيراً للخارجية مابين عامي ١٩٧٣– ١٩٧٧ ابان مدة حكم الرئيس نيكسون والرئيس فورد، كان له دور بالأنفتاح الأمريكي على الصين من خلال ذهابه الى الصين في عام ١٩٧١، كما كان له دور في إنهاء الحرب =الأمريكية–الفيتنامية بتوقيعه أتفاقية باريس

عام ١٩٧٣. للتفاصل اكثر ينظر : عبدالرزاق خليفة رمضان اللهيبي ، هنري كيسنجر ودوره في الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٢٣– ١٩٧٧ ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، ط١ ، (عمان ، ٢٠١٩) ، ص ص ٥٢–٧٥.

Alexanader J.Groth, Henry Kissinger and the Limits of Real politic ,Israel journal of foreign affairs, v1, (university of California ,2011), p.112.

(٤٦) الصافي ،المصدر السابق،ص ٢٣ .

(٤٧) معوض ، المصدر السابق ، ص٣١ .

(٤٨) طلعت احمد مسلم ، "السياسة النووية الاسرائيلية " مجلة السياسة الدولية (القاهرة) مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ٨٠ ، نيسان / ابريل ١٩٨٥ ، ص ٢٧٧.

(٤٩) الهمص ، المصدر السابق ، ص٣٤.

(٥٠) جيلينغ ونايت ، المصدر السابق ، ٦٢.

(٥١) الهمص ، المصدر السابق ، ص ٢٩.

(٥٢) حامد عزالدين ، الخطر النووي الاسرائيلي ، مجلة المنار ، (القاهرة) ، السنة ٤ ، العدد ٣٧ (كانون الثاني/ يناير،١٩٨٨) ، ص ٤٦.

(٥٣) الصافي ، المصدر السابق، ص ٢٦ .

(٥٤) عطية ، المصدر السابق ، ص ص ٧٤–٧٥.

(٥٥) أحمد السيد النجار ، "التفوق النووي الإسرائيلي والدور العربي المطلوب" ، مجلة الوحدة (الرباط) ، العدد ٦٩ ، (حزيران/يونيو، ١٩٩٠) ، ص ٨٥.

(56) Etel solingen ," The Multilateral Arab-Israel Negotiations", Journal of Peace Research, Vol 37, No. 2 , 2002 , P.167 .

(٥٧) محمد بهاء الدين الغمري ، "المبادرة المصرية لنوع اسلحة الدمار الشامل من الشرق الاوسط وافريقيا" ، في إبراهيم محمد العناني وآخرون ، الخيار النووي في الشرق الأوسط ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠١) ، ص ١٢٧.

(٥٨) المصدر نفسه ، ص٤٩.

(٥٩) الهمص ، المصدر السابق ، ص٣٦.

(٦٠) محمد ابراهيم شاكر ، " مشكلة انتشار الاسلحة النووية في الشرق الاوسط : حالة اسرائيل والعراق" ، مجلة الباحث العربي ، العدد ٣٤ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣، ص ٤١.

(٦١) زياد خالد الدليمي ، التعاون النووي بين الولايات المتحدة واسرائيل ، في الكيان الصهيوني والتسلح النووي ، سلسلة دراسات فلسطينية ، (جامعة بغداد ، ١٩٩٠) ، ص٢٣٩.

(٦٢) حسن حسني الحايك ، انتحار شمشون ، أسرار أسلحة الدمار الشامل في الكيان الصهيوني ، دار النفائس ، ط١ ،(بيروت ، ١٩٩٣)، ص ص ٣٩– ٤٠.

(٦٣) بومهدي بالقاسم ، "حول مشكلة الخيار النووي في الشرق الاوسط" ، في إبراهيم محمد العناني وآخرون ، الخيار النووي في الشرق الأوسط

، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، (بيروت ، ٢٠٠١) ، ص ص ١٤٨–١٤٩.

(٦٤) المصدر نفسه ، ص ص ١٤٨–١٤٩.

(٦٥) منظمة الوحدة الإفريقية تأسست في ٢٥ ايار / مايو ١٩٦٣م في العاصمة الإثيوبية أديس بابا وكان عدد أعضائها المؤسسين ٣٠ عضواً وأصبحت ألان تضم ٥٢ عضواً من البلدان الإفريقية للتفاصيل ينظر : محمد بشير الشافعي ، المنظمات الدولية ، منشاة المعارف ، (الاسكندرية ، ٢٠٠٢) ، ص ٢٤٠.

(٦٦) اسست منظمة المؤتمر الاسلامي في اذار ١٩٧٠ اثناء انعقاد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الاسلامية في جدة بالمملكة العربية السعودية التي اختيرت مكانا مؤقتا لحين تحرير القدس التي ستكون مقرا دائما للمنظمة ، وقد شارك في اقرار ميثاقها ثلاثين دولة الاسلامية منها ثمانية عشر قطر عربي وقد توالت طليات الانضمام الى عضوية المنظمة للمزيد ينظر : اياد علي الهاشمي ، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الفكر ، ط١ ، (عمان ، ٢٠١٢) ، ص ص ٢٤٢–٢٤٤.

(٦٧) برز استخدام مصطلح عدم الانحياز في مؤتمر بلغراد (العاصمة اليوغسلافية) الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٦١ ، واشتركت فيه ٢١ دولة ، وتأكدت معالم سياسة عدم الانحياز في مؤتمر القاهرة الذي عقد عام ١٩٦٢ ، واشتركت فيه (٤٧) دولة .انظر : احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ، دار النهضة العربية, ط٣، (القاهرة ، ١٩٦٨) ، ص ص٧٨٤–٧٨٥ .

(٦٨) أمين اسبر ، السلام والتسلح النووي ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، ط١ ، (دمشق ، ١٩٩٥) ص ٨١،

(٦٩) ألمصدر نفسه ، ص ٨٢.

(٧٠) محمد نجم الدين النقشبندي ، "اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل" ، مجلة دراسات سياسية ، (بغداد) ، السنة ٢ ، العدد ٤ ، ١٩٩٩–٢٠٠٠، ص ٩٢.

(٧١) اسبر ، المصدر السابق ، ص ص ١١٣–١١٤.

(٧٢) محمد ، المصدر السابق ، ص ٦٩.

(٧٣) احمد عصمت عبد المجيد مواليد مدينة الاسكندرية ١٩٢٣حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة باريس عام ١٩٥١ تقلد عدة مناصب دبلوماسية ووزارية منها وزيرا لشؤون مجلس الوزراء ١٩٧٠–١٩٧٢ ، ثم سفيرا ومندوبا دائما لدى الامم المتحدة بنيويورك ١٩٧٢–١٩٨٣ واختير وزيرا للخارجية ١٩٨٤ ونائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية ١٩٨٥–١٩٩١ انتخبه مجلس الجامعة العربية بالاجماع امينا عاما لجامعة الدول العربية في ١٥ ايار / مايو ١٩٩١–٢٠٠١.
امناء الجامعة العربية ، لصفحة الرسمية :
http://www.yabeyrouth.com

(٧٤) عدنان مصطفى ، تقرير عن : "المؤتمر السنوي الرابع لمركز دراسات المستقبل حول مستقبل الخيار النووي في الشرق الاوسط" ، مجلة

المستقبل العربي ، (بيروت) ، السنة ٢٢ ، العدد ٢٥١ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٠، ص ١٧٦ .

(٧٥) محمد سليمان مفلح الزيود ، التهديد النووي الاسرائيلي للامن القومي العربي (١٩٩١–١٩٩٩) ، في إبراهيم محمد العناني وآخرون ، الخيار النووي في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، (بيروت ، ٢٠٠١) ، ص ٢٥٢ .

(٧٦) عزمي ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٧٧) أحمد صدقي الدجاني ، تأملات في الردع النووي ، في سلسلة الدورات ، هل يشكل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع ، دورة ٦–٨ ، أيار / مارس ، ١٩٩٩ ، (الرباط ، ١٩٩٩) ، ص ٩٠

(٧٨) عزمي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٧٩) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

(٨٠) رحيم عبد الكل، "بعض المضامين والنتائج المحتملة للعدوان الإسرائيلي على المنشآت العراقية" ، مجلة الخليج العربي ، (جامعة البصرة) ، مجلد ١٥ ، العدد ١ ، (١٩٨٣) ، ص ٧٩ .

(٨١) عبداللطيف علي حسين المياح ، الردع في السياسة الخارجية ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد الدراسات الاشتراكية والقومية ،(الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٦)، ص ٣٢٠ .

(82) Leonard S. Spector, Going Nuclear ,(Cambridge ,mass,1987 , P.293 .

(٨٣) جيلينغ و نايت ، المصدر السابق ، ٦٢ .

(٨٤) الزيود ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٠–٢٤١ .

(٨٥) حلمي عبد الكريم الزعبي ، الاهداف والدوافع العدوانية وراء تطوير اسرائيل للأسلحة الكيمياوية والجرثومية ، مركز الدراسات الفلسطينية ، (جامعة بغداد ، ١٩٨) .

(٨٦) إبراهيم خليل العلاف ، "حقيقة البرنامج النووي الصهيوني ومخاطر على الوجود العربي" ، صحيفة الثورة (بغداد) بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٨ .

(٨٧) مجلة استراتيجيا ، ترسانة اسرائيل النووية ، العدد (٥٨) ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٦ ، ص٢٩ .

(88) Yoel Cohen , Whistleblowers and the Bomb Vanunu - Israel and Nuclear Secrecy , (London 2005).

(٨٩) أزهر سعيد خليل الحياوي ،" التقدم التقني في الكيان الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي"، (بحث الدورة) هيئة الدفاع الوطني ، الدورة السابعة ١٩٨٩–١٩٩٠ ، (جامعة البكر) ، ص٦٤ .

(٩٠) وليام بوروس وروبرت ويندرم ، اسلحة الدمار الشامل ، ترجمة : دار الجليل ، (عمان ، ١٩٩٤) ، ص ص ٢٤٤–٢٤٥ .

(٩١) سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢–٢٣ .

(٩٢) حسين أغا وآخرون ، "القوة العسكرية الإسرائيلية" ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، عدد ٢ ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، ط١ ، (لندن ، ١٩٨٧) ، ص ٨٦ .

(٩٣) شعبان ، المصدر السابق ، ص ٣٧١ .

(٩٤) جورج هربرت ووكر بوش ، الرئيس الأمريكي الحادي والأربعون ، تولى الرئاسة بعد ريغان للفترة من ١٩٨٨–

١٩٩٢م، وكان يتولى رئاسة المخابرات المركزية الأمريكية قبل انتخابه ، اختلفت نزعته وميوله نحو إسرائيل عن سلفه ريغان، عمل على إزالة خطر العراق عن إسرائيل ولم يتورع عن ضرب بغداد بالصواريخ قبل ساعات من انتهاء فترة رئاسته . للتفاصيل: ينظر، حسين شريف ، الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد ١٩٨١_ ١٩٩٥،ج ٤، الهيئة المصرية العامة للكتب،(القاهرة ،١٩٩٦) . ص٤٥٥ .

(٩٥) عطية ، المصدر السابق ، ص ص ١٣٨–١٣٩ .

(٩٦) العلاف ، القدرات النووية في الشرق الاوسط ، ص ٩ .

(٩٧) اسرائيل شاحاك، اسرار مكشوفة التسلح النووي والسياسة الخارجية الاسرائيلية ،ترجمة : عادل خير الله ، ط٢ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، (بيروت ، ٢٠٠١) ص ١٩٠ .

(٩٨) المصدر نفسه ، ص ١٩١ .

(٩٩) عزمي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(١٠٠) ناصر، المصدر السابق ، ص٦٣ .

(١٠١) سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ٦٠–٦١ .

(١٠٢) خليل ابراهيم الطيار ، التعاون النووي بين اسرائيل وكل من فرنسا وجنوب افريقيا ، في الكيان الصهيوني والتسلح النووي ، سلسلة دراسات فلسطينية ، (جامعة بغداد ، ١٩٩٠) ، ص ١٣٣ .

(١٠٣) زكريا حسين ، "الخيار النووي الإسرائيلي والخيارات العسكرية البديلة" ، مجلة المستقبل العربي (بيروت) السنة ٢٤ ، العدد ٢٧١ ، (أيلول /سبتمبر ٢٠٠١)، ص ٧٨ .

(١٠٤) الصافي ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(١٠٥) عطية ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .

(١٠٦) عزالدين ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

(١٠٧) الهمص ، المصدر السابق ، ص٦٣ .

(١٠٨) الدليمي ، المصدر السابق ، ص٢٤٠ .

(١٠٩) الزبود ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

(١١٠) سياسة إسرائيل النووية تحليل التكلفة الفائدة" ، دراسات مترجمة ، ترجمة وإعداد: الباحث ، سعد علي حسين و باسم علي خرسان ، العدد (١١) قسم الدراسات الإستراتيجية ،(بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص ٤ .

(١١١) نشرة الذرة والتنمية ، "استمرار الخطر النووي الاسرائيلي على الامن القومي العربي " الهيئة العربية للطاقة الذرية ، العدد ١١ ، المجلد ٢ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ص ١–٢ .

(١١٢) علي زيدان ، مخاطر التلوث النووي الاسرائيلي والتخريب البيئي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت) ، د.م ،د.ت ، ص ص ٥٤–٥٥ .

(١١٣) الصافي ، المصدر السابق ،ص ٢٥ .

(١١٤) محمد عبدالسلام ، احتمالات ومحاذير استخدام النووي في الشرق الاوسط ، في إبراهيم محمد العناني وآخرون ، الخيار النووي في الشرق الأوسط ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠١) ، ص ٢٨٣ .

(١١٥) محمد ، المصدر السابق، ص ٥٧ .

(١١٦) سياسة إسرائيل النووية ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(١١٧) الموسوعة الحرة الوكيبيديا ، "السلاح النووي الإسرائيلي" ، ترجمة شيماء علي جاسم ، سلسة تقارير مترجمة ، نشرة شهرية صادرة عن مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٨ ،(جامعة بغداد / كانون الثاني/يناير ، ٢٠٠٨) . ، ص٢٨ .